

تقرير

الاحتجاجات العمالية في الأردن عام 2012

سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني

إعداد:

المرصد العمالي الأردني

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبرت

شباط 2013


FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG


Phoenix
الفينيق
للدراستات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وبحث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يسعى المركز يسعى للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في الأردن من خلال تطوير وتحديث المجتمع الأردني إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وتشريعياً، والعمل على بناء الأردن الديمقراطي القائم على أسس الحرية والعدل والمساواة، وضمان الحقوق الانسانية الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمدنية لجميع الأردنيين، وذلك من خلال إعداد الدراسات والتقارير واستطلاعات الرأي، وبناء قواعد بيانات تغطي مختلف مجالات التنمية التي تسهم في تحقيق رسالة المركز.



مؤسسة فريدريش إيبرت (FES)

مؤسسة ألمانية غير ربحية، تقوم على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، تأسست في عام 1925 وافتتحت مكتبها في عمان سنة 1986، وتهدف لدعم الفعاليات السياسية والمنظمات غير الحكومية في مساعيها للإصلاح وللمشاركة الفعالة في الحياة السياسية على جميع مستوياتها ومساعدة صانعي القرار الاقتصادي والاجتماعي للتغلب على تحديات العولمة وإيجاد الحلول المؤدية إلى العدالة الاجتماعية والاستقرار. كما تهدف الى مساعدة المؤسسات النسائية في جهودها من أجل تحسين مستوى مشاركة المرأة ومساواة النوع الإجتماعي في الحياة السياسية والاجتماعية والإقتصادية.



المرصد العمالي الأردني

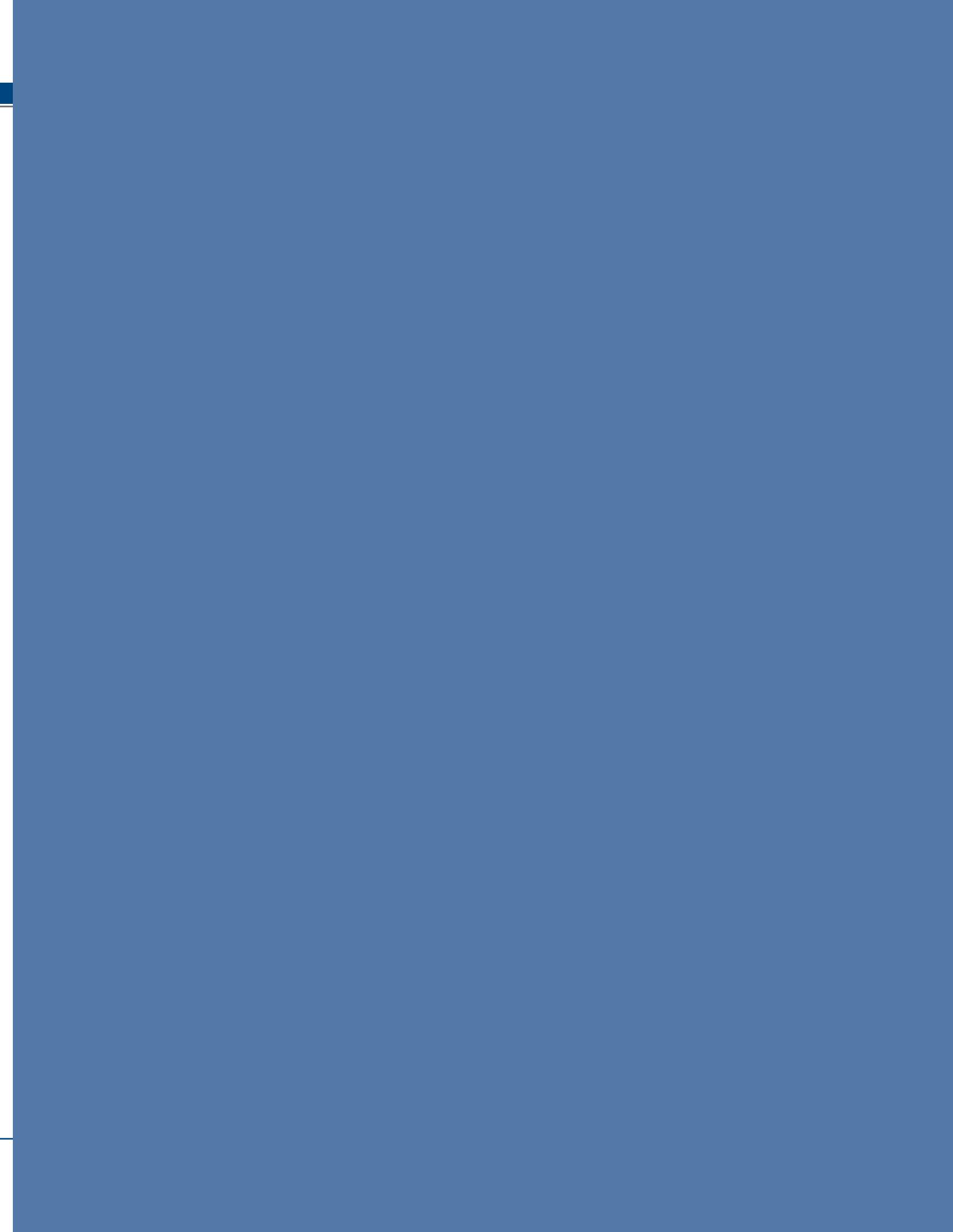
برنامج مشترك بين مركز الفينيق ومؤسسة فريدريش إيبرت - الاردن ، يعمل المرصد على رصد واقع وآفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الأطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يسهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن ويتابع الأنشطة النقابية المختلفة ساعياً لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها.

تنويه:

إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدريك إيبرت غير مسؤولين عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير

المحتويات

5	مقدمة
6	منهجية إعداد التقرير
6	عدد الاحتجاجات العمالية
7	أنواع الاحتجاجات العمالية
7	الاحتجاجات وقطاعات التشغيل
8	أسباب الاحتجاجات العمالية
10	دور النقابات العمالية القائمة
11	الاحتجاجات حسب القطاعات الاقتصادية
11	المدد الزمنية للاحتجاجات
12	التعامل مع الاحتجاجات العمالية
12	التوزيع الجغرافي للاحتجاجات
13	الاحتجاجات وفقاً للأشهر
14	الخلاصة
15	التوصيات



مقدمة

يقوم مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية وفي إطار عمل برنامج «المرصد العمالي الأردني» الذي تم اطلاقه في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبيرت الألمانية، على رصد ومتابعة كافة التفاصيل المتعلقة بسوق العمل الأردني سواء كان على مستوى السياسات أو التحولات والحراكات العمالية التي تجري على أرض الواقع. ومن بين اهم التقارير التي يقوم فريق «المرصد العمالي الأردني» على اعدادها هو التقرير السنوي للاحتجاجات العمالية بمختلف انواعها: اضرابات واعتصامات والتهديد بها. وهذا هو التقرير السنوي الثالث ضمن هذه السلسلة من التقارير والذي خصص لتقديم نتائج عمليات الرصد اليومي للاحتجاجات العمالية التي جرت في الأردن خلال عام ٢٠١٢.

تأتي أهمية إعداد هذا التقرير لإيماننا كفريق يعمل في «المرصد العمالي الأردني» بأن الاحتجاجات العمالية هي تعبير حقيقي ودقيق عن المشكلات التي يواجهها سوق العمل الأردني وعن طبيعة علاقات العمل السائدة. وهي فرصة للتعرف على طبيعة هذه المشكلات واهمها من خلال تحليل أهداف الاحتجاجات العمالية، وكذلك هي فرصة للتعرف على القطاعات الاقتصادية التي تعاني أكثر من غيرها من هذه المشكلات، الى جانب التعرف على عمق هذه المشكلات، الأمر الذي يمكننا من المساهمة في اشتقاق وايجاد حلول لهذه المشكلات، من خلال الجهد المباشر في مساعدة العمال والموظفين على تحسين شروط عملهم أو باقتراح سياسات بديلة لسياسات العمل المعمول بها.

منهجية إعداد التقرير

سجلت الاحتجاجات العمالية في عام 2012 رقماً قياسياً غير مسبوق، إذ بلغت (901) احتجاجاً

المشاركين فيها تمثل عينة لمجمل الاحتجاجات، فان عدد المشاركين في جميع الاحتجاجات العمالية خلال عام 2012 يقدر ب (760) الف عامل وعاملة).

الجدول رقم (1)

عدد الاحتجاجات العمالية خلال الأعوام (2010-2012)

السنة	عدد الاحتجاجات العمالية
2010	139
2011	829
2012	901

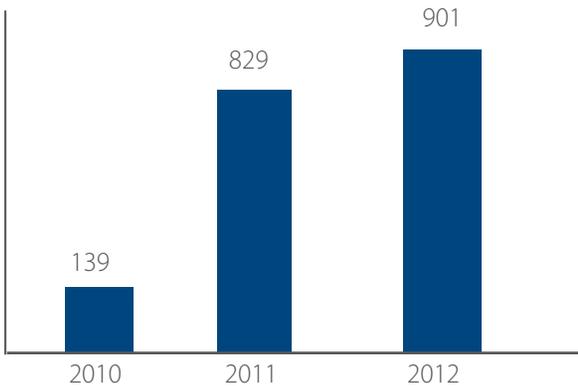
من اجل تحقيق أهداف عملية الرصد والمتمثلة في توفير معلومات تفصيلية عن الاحتجاجات العمالية التي ينفذها العاملون في الأردن بهدف الوقوف على أسبابها وفي أي القطاعات الاقتصادية تتركز الى جانب توزيعها على المحافظات وعدد المشاركين فيها، اضافة الى توزيعهم حسب قطاعات العمل (القطاع العام و القطاع الخاص)، ومددها الزمنية، يقوم فريق «المرصد» بمتابعة جميع الحركات العمالية يوماً بيوم، إذ تم رصد وتوثيق جميع الاحتجاجات العمالية التي جرت في الأردن خلال عام 2012، وتمت عملية الرصد والتوثيق بأليتين، الأولى: التواصل المباشر مع منفي هذه الاحتجاجات والوقوف على تفاصيلها، والآلية الثانية: تتمثل في تحليل التغطيات الصحفية التي قامت بها وسائل الإعلام الأردنية التي تنوعت ما بين صحف ورقية و إلكترونية ومرئية ومسموعة، وتم تصنيف جميع الإجراءات الاحتجاجية أياً كان شكلها بأنها احتجاجات، بما فيها عمليات التهديد بالإضراب أو الاعتصام، إذ اعتبرت شكلاً من أشكال الاحتجاج. ومن ثم يتم ادخال البيانات المتعلقة بالاحتجاجات على برنامج (الاكسل) لتنظيمها وتدقيقها ثم يتم اجراء التحليلات الاحصائية اللازمة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS.

عدد الاحتجاجات العمالية:

سجلت الاحتجاجات العمالية في عام 2012 رقماً قياسياً غير مسبوق، إذ بلغت (901) احتجاجاً، بزيادة قدرها 8 بالمائة مقارنة مع عدد الاحتجاجات التي نفذها عمال الأردن عام 2011 والتي بلغت آنذاك (829) احتجاجاً وبزيادة كبيرة جداً عن الاحتجاجات العمالية التي نفذت عام 2010 ب 762 احتجاجاً.

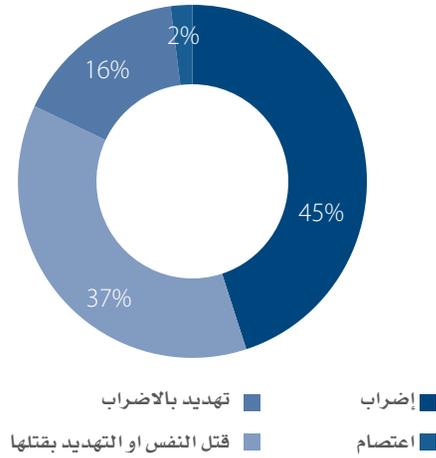
وبسبب عدم تمكن فريق المرصد العمالي من معرفة عدد المشاركين في جميع الاحتجاجات العمالية، إذ تم رصد عدد المشاركين في 339 احتجاج عمالي فقط شكلت ما نسبته (37.8) بالمائة من مجمل الاحتجاجات العمالية، وبلغ عدد المشاركين فيها (288) ألف عامل وعاملة، (ولو افترضنا أن الاحتجاجات التي تم معرفة اعداد

الاحتجاجات العمالية للأعوام 2010 - 2012



يقدر عدد المشاركين في الاحتجاجات العمالية خلال عام 2012 بحوالي (760) ألف عامل وعاملة

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً لنوع الاحتجاج



الاحتجاجات وقطاعات التشغيل:

تركز ما يقارب نصف الاحتجاجات العمالية التي تم تنفيذها خلال عام 2012 في القطاع العام، إذ بلغت نسبة الاحتجاجات التي نفذها العاملون في القطاع العام (49.8%) بواقع (449) احتجاجاً، ويشير ذلك الى أمرين: الأول احساس قطاعات واسعة من العاملين في القطاع العام أن رواتبهم منخفضة ولا تكفي لتغطية حاجاتهم وحاجات أسرهم ليعيشوا حياة كريمة، والأمر الثاني أن العاملين في القطاع العام أكثر جرأة من العاملين في القطاع الخاص في التعبير عن انفسهم من خلال الاحتجاج بسبب احساسهم أن الحكومة، كرب عمل، لن تقوم باتخاذ عقوبات بحقهم جراء ممارستهم للاحتجاج. في حين بلغت نسبة الاحتجاجات العمالية التي نفذها عاملون في القطاع الخاص (42.7%)، أما المتعطلون عن العمل فقد بلغت نسبة احتجاجاتهم (7.5%) من مجمل الاحتجاجات العمالية حيث كان المحتجون يطالبون بالحصول على فرص عمل.

أنواع الاحتجاجات العمالية:

حسب المنهجية التي تم اعتمادها فقد تم التعامل مع العديد من أشكال الاحتجاج المتبعة من قبل العمال باعتبارها احتجاجات عمالية، وتمثلت هذه الاحتجاجات بالاضراب والذي يعني توقف العاملين عن العمل بشكل جزئي أو كلي، مما يؤثر كلياً أو جزئياً على سير العمل، وقد شكلت الاضرابات العمالية ما نسبته 45% من مجموع الاحتجاجات العمالية، والاعتصام الذي هو احتجاج مجموعة من العمال على وضع علاقات العمل القائمة وعادة لا يؤثر على سير العمل حيث شكلت الاعتصامات ما نسبته 37% من مجموع الاحتجاجات. كذلك تم ادراج عمليات التهديد بتنفيذ اضرابات عمالية باعتبارها احتجاجات وقد شكلت هذه ما نسبته 16% من الاحتجاجات، كما شملت الاحتجاجات العمالية بعض الاحتجاجات الفردية والتي تركزت في عمليات ايداء النفس وقتلها (الانتحار) لأغراض تدرج في اطار الاحتجاج على وضع عمالي معين وهذه، وعلى الرغم من أهميتها، لم تتجاوز 2%. وعليه فإن توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 كان على النحو التالي:

الجدول رقم (2)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً لنوع الاحتجاج

نوع الاحتجاج	عدد الاحتجاجات	النسبة المئوية %
اضراب	410	45.0
اعتصام	334	37.0
تهديد بالاضراب	140	16.0
قتل النفس او التهديد بقتلها	17	2.0
المجموع	901	100.0

شملت الاحتجاجات العمالية بعض الاحتجاجات الفردية التي تركزت في عمليات ايداء النفس وقتلها (الانتحار) لأغراض تدرج في اطار الاحتجاج على وضع عمالي

الجدول رقم (3)

الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً لقطاع العمل

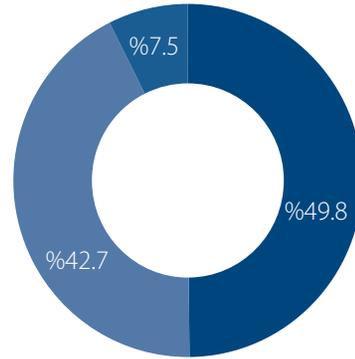
نوع الاحتجاج	عدد الاحتجاجات	النسبة المئوية %
القطاع العام	449	49.8
القطاع الخاص	385	42.7
المتعطّلون عن العمل	67	7.5
المجموع	901	100,0

العاملون في القطاع العام أكثر جرأة من العاملين في القطاع الخاص في التعبير عن أنفسهم

وهذا الأمر ليس بمستغرب، لأن أحد أهم التحديات والاختلالات التي يعاني منها سوق العمل في الأردن هو انخفاض معدلات الأجور، إذ أن ما يقارب ثلاثة أرباع أجور العاملين في الأردن تقع تحت خطر الفقر المطلق حسب الأرقام الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، فقد بلغ خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) في الأردن في عام 2010 (813.7) دينار للفرد سنوياً، وللأسرة المعيارية المكونة من 5.4 فرد فإنه يبلغ 366 ديناراً شهرياً. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار معدلات التضخم خلال العامين الماضيين 2011 و 2012 والتي كانت (4.4%) و(4.8%) على التوالي، فإن خط الفقر في الأردن للأسرة المعيارية يبلغ (400) ديناراً شهرياً. والأرقام الرسمية تفيد أن (72%) من العاملين ومشاركي الضمان الاجتماعي يحصلون على رواتب شهرية تبلغ 400 ديناراً فما دون. ومعدل الأجور في الأردن يبلغ 412 ديناراً. وتؤكد الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الصادرة نهاية عام 2012 هذا الواقع الصعب عندما أشارت أن 44.6% من المشتغلين الأردنيين تقل رواتبهم الشهرية عن 300 دينار. وأن نسبة من تقل رواتبهم عن 500 دينار 89.4% من المشتغلين الأردنيين، فيما تبلغ نسبة من تزيد رواتبهم على 500 دينار 10.6%. بمعنى أن غالبية الأسر الأردنية لا تستطيع أن تغطي حاجاتها الأساسية الغذائية وغير الغذائية. حيث إن قراءة متفحصه لهذه الأرقام كافية لتفسير كثافة الاحتجاجات العمالية الهادفة إلى تحسين الأجور. يضاف لذلك انخفاض الحد الأدنى للأجور في الأردن البالغ 190 ديناراً شهرياً والذي يقل عن نصف خط الفقر المطلق.

هذا إلى جانب تراجع مستوى شروط العمل لغالبية العاملين في الأردن من حيث عدم تمتع قطاعات واسعة من العمال بالحقوق العمالية الأساسية التي نصت عليها تشريعات العمل الأردنية والتي تشمل ساعات العمل اليومية والإجازات السنوية والمرضية والرسمية وتوفير وسائل الصحة والسلامة المهنية والاستفادة من التأمينات

الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً لقطاع العمل



■ القطاع العام ■ القطاع الخاص ■ المتعطّلون عن العمل

أسباب الاحتجاجات العمالية:

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في زيادة الاحتجاجات العمالية عام 2012 خاصة بعد الارتفاع الملحوظ لها في عام 2011، ومن خلال قراءة سريعة للأرقام الواردة في الجدول رقم (4) يتضح أن موضوع انخفاض الأجور والرواتب هو أكثر الأسباب التي دفعت العاملين إلى تنفيذ احتجاجاتهم، حيث أن ما يزيد عن نصف الاحتجاجات العمالية كانت بسبب احتجاج العاملين على انخفاض أجورهم، فإلى جانب أن (42.7%) من الاحتجاجات كانت تطالب برفع الأجور والعلاوات، فإن ما يقارب نصف الاحتجاجات العمالية التي كانت تطالب بمجموعة من المنافع كان جزء منها له علاقة بالأجور والعلاوات.

إن موضوع انخفاض الأجور والرواتب هو أكثر الأسباب التي دفعت العمال الى تنفيذ احتجاجاتهم

محرومون من حق التنظيم النقابي، بسبب التشريعات العمالية التي تحرم قطاعات واسعة منهم من حق التنظيم النقابي لأسباب مرتبطة بالتشريعات العمالية، فقانون العمل ونظام التصنيف المهني الصادر بموجبه حدد المهن المسموح لها تأسيس نقابات والانتساب إليها والتي اقتصر على سبعة عشر نقابة لم يتم زيادتها منذ ما يقارب أربعة عقود، ونظام الخدمة المدنية يمنع العاملين في القطاع العام من تشكيل نقابات خاصة بهم.

الجدول رقم (4)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً لأسباب الاحتجاج

النسبة المئوية %	عدد الاحتجاجات	أسباب الاحتجاج
42.7	385	الأجور
16.8	151	مجموعة من المطالب «المنافع»
11.1	100	الاحتجاج على الأنظمة والقوانين
7.4	67	المطالبة بتوفير فرص عمل
7.2	65	المطالبة بالتثبيت في العمل
5.8	52	الاحتجاج على الفصل من العمل
1.1	10	المطالبة بإصلاح النقابات الحالية أو تأسيس نقابات جديدة
7.9	71	أخرى*
100.0	901	المجموع

* وتشمل توفير شروط الصحة والسلامة المهنية، التأمين الصحي، توفير بيئة عمل ملائمة، تعرض زملاء للاعتداء، تعارض مصالح العاملين مع جهات أخرى، والعدالة في الترقيات.... الخ

الاجتماعية التي توفرها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وغياب التأمينات الصحية وغيرها من شروط العمل، إذ أن 44 بالمائة من العاملين بأجر في الأردن لا يتمتعون بأي شكل من اشكال الحماية الاجتماعية.

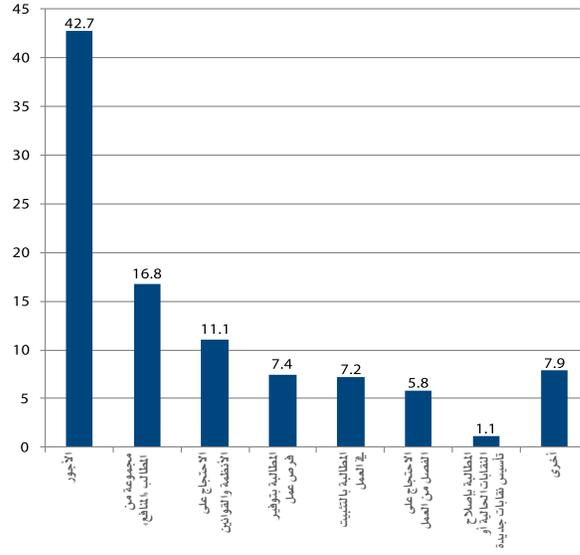
تلا ذلك الاحتجاجات المطالبة بمجموعة من المنافع مجتمعة شملت الى جانب زيادة الأجور والعلاوات تحديد ساعات العمل وتنظيمها والتثبيت في العمل، وصرف مكافأة نهاية الخدمة، وتغيير المسميات الوظيفية للعاملين في بعض القطاعات، والاحتجاج على غياب الأمن الوظيفي، والاحتجاج على التأخر في صرف الرواتب والمستحقات المالية.

كذلك حافظت الاحتجاجات العمالية ضد بعض القوانين والأنظمة والتعليمات على ذات النسبة المئوية التي كانت عليها في عام 2011 بواقع (11.0%)، وهي تشمل القرارات المتعلقة بتنظيم آليات العمل والتي اعتبرها العمال بأنها تشكل اعتداءات على حقوقهم وكذلك قرارات اعادة الهيكلة. تلا ذلك الاحتجاجات العمالية المطالبة بفرص عمل قام بها متعطلون عن العمل والتي بلغت نسبتها 7.4% بواقع 67 احتجاجاً، وهذا النوع من الاحتجاجات ازداد عما كان عليه في عام 2011، إذ بلغت في حينها 40 احتجاجاً.

أما الاحتجاجات العمالية المطالبة بالتثبيت بالعمل (تغيير صيغة التعاقد الخاص بالعمل) فقد بلغت نسبتها 7.2% بواقع 65 احتجاج، وكان تراجعها واضحاً مقارنة مع السنة الماضية التي بلغت 85 احتجاجاً. هذا إلى جانب عمليات الاحتجاج على عمليات الفصل الجماعي من العمل والتي استمرت بذات المستوى الذي كانت عليه في عام 2011، بواقع 51 احتجاجاً.

هذا وقد تراجعت نسبة الاحتجاجات العمالية التي تطالب بتأسيس نقابات جديدة وبإصلاح النقابات العمالية الحالية، إذ بلغت 10 احتجاجات فقط مقارنة مع 38 احتجاجاً نفذت في عام 2011، ويعود هذا التراجع الى سببين: اولهما أن العاملين الراغبين بتشكيل نقابات جديدة يقومون بتشكيلها دون الحاجة لتنفيذ اضرابات، أما السبب الثاني فيعود الى أن جزءاً من الاحتجاجات التي تم تنفيذها عام 2011 لهذا الغرض قام بتنفيذها اللجان التحضيرية لنقابة المعلمين، وقد شكلوا نقاباتهم. وفي هذا السياق فإن غالبية العاملين في الأردن

توزيع الاحتجاجات العمالية حسب اسباب الاحتجاجات



85.2% من الاحتجاجات العمالية التي تم تنفيذها في عام 2012 كانت خارج اطار النقابات العمالية القائمة

لذلك فإن 85.2% من الاحتجاجات العمالية التي تم تنفيذها في عام 2012 كانت خارج اطار النقابات العمالية القائمة، وان الاحتجاجات العمالية او التهديد بها من قبل النقابات العمالية الرسمية المعترف بها كان (5.2%) من مجمل الاحتجاجات العمالية. فيما نفذت النقابات العمالية المستقلة ولجانها التحضيرية حديثة النشأة (2.1%)، وباقي الاحتجاجات نفذتها مجموعات من المتعطلين عن العمل للمطالبة بفرص عمل.

الجدول رقم (5)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً للفئة التي قامت بالاحتجاج

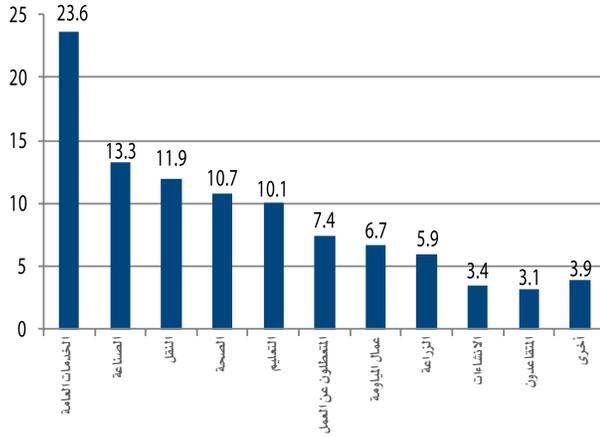
النسبة المئوية %	عدد الاحتجاجات	الفئة التي قامت بالاحتجاج
85.2	768	العمال خارج اطار اي تنظيم نقابي
7.4	67	المتعطلون عن العمل
5.2	47	النقابات العمالية الرسمية
2.1	19	النقابات العمالية المستقلة واللجان التحضيرية لبعض النقابات المستقلة
100.0	901	المجموع

دور النقابات العمالية القائمة:

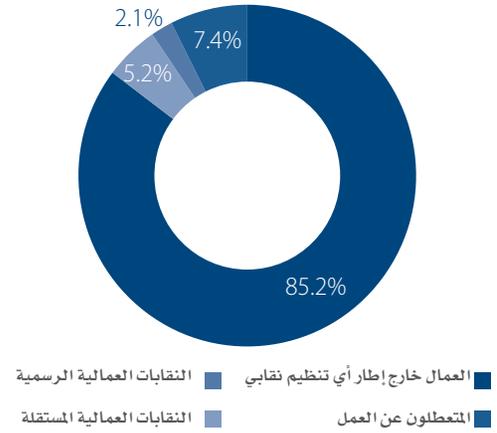
نتيجة لضعف غالبية النقابات العمالية الرسمية (المعترف بها) وانعزالها عن الغالبية الساحقة من العاملين بأجر في الأردن، ولأن قانون العمل يسمح للعاملين في القطاع الخاص فقط بالانتساب للنقابات العمالية السبعة عشر المقررة في اطار نظام التصنيف المهني، وانعدام فرص اصلاح هذه النقابات القائمة، ومع التراجع الملموس في المستويات المعيشية لمئات آلاف العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب تطبيق سياسات اقتصادية أدت الى ارتفاعات متنامية في أسعار السلع والخدمات الأساسية بمستويات تزيد بشكل كبير عن ارتفاعات مستويات الأجور، هذا الى جانب معدلات بطالة عالية وخاصة لدى فئة الشباب. الأمر الذي دفع عشرات الآلاف من العاملين بأجر في القطاعين العام والخاص لتنظيم انفسهم بشكل تلقائي للدفاع عن حقوقهم دون الأخذ بعين الاعتبار القيود القانونية التي تحظر تشكيل نقابات عمالية والقيود المفروضة على تنفيذ الاضرابات العمالية، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن هذه القيود القانونية لم تعد تتلاءم وطبيعة التحولات والتغيرات التي يعيشها المجتمع الأردني وحاجاته.

غالبية العاملين في الأردن محرومون من حق التنظيم النقابي، بسبب التشريعات العمالية

توزيع الاحتجاجات العمالية حسب القطاع الاقتصادي



توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً للفئة التي قامت بالاحتجاج



الاحتجاجات حسب القطاعات الاقتصادية:

فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية التي نفذت فيها الاحتجاجات العمالية، تشير الأرقام الى شمولها جميع القطاعات الاقتصادية وان بنسب متفاوتة، مع زيادة ملحوظة في قطاع الخدمات الذي شكل ما نسبته 23.6% من مجمل الاحتجاجات. وهذا الأمر يشير الى أن علاقات العمل في مجمل القطاعات الاقتصادية تعاني من اختلالات، وتغيب عنها حالات التوازن التي تضمن حقوق طرفيها. والجدول أدناه يوضح توزيع الاحتجاجات على مختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن.

الجدول رقم (6)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً للقطاع الاقتصادي

النسبة المئوية %	عدد الاحتجاجات	القطاع الاقتصادي
23.6	213	الخدمات العامة
13.3	120	الصناعة
11.9	107	النقل
10.7	96	الصحة
10.1	91	التعليم
7.4	67	المتقاعدون عن العمل
6.7	60	عمال المياومة
5.9	53	الزراعة
3.4	31	الانشاءات
3.1	28	المتقاعدون
3.9	35	أخرى*
100.0	901	المجموع

*وتشمل احتجاجات في قطاع الاعلام والعمالة الوافدة ضد تعليمات استخدام العاملين في محلات تجارية ونقابات مهنية وجمعيات خيرية.

المدد الزمنية للاحتجاجات:

وفيما يتعلق بالمدد الزمنية للاحتجاجات العمالية فقد تنوعت ما بين يوم واحد الى أكثر من عشرين يوماً، إلا ان غالبيتها استغرقت يوم واحد وهذه زادت نسبتها عن 75 بالمائة، تلاها الاحتجاجات التي استمرت من يومين الى ثلاثة ايام، بنسبة 13.8 بالمائة، أما الاحتجاجات التي استمرت من أربعة إلى خمسة أيام فقد بلغت 2.5%، في حين بلغت نسبة الاضرابات التي استغرقت من ستة الى عشرة أيام 4%، والاضرابات التي استغرقت من احد عشر يوماً الى عشرين يوم فقد بلغت ما نسبته 2.9%، بينما الاضرابات التي استمرت 20 يوماً فاكثر فقد بلغ عددها 8 احتجاجات بنسبة (0.9%).

الجدول رقم (7)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً لعدد أيام الاحتجاج

النسبة المئوية %	عدد الاحتجاجات	عدد ايام الاحتجاج
75.6	568	يوم واحد
13.8	104	2-3 يوم
2.5	19	4-5 يوم
4.0	30	6-10 يوم
1.6	12	11-15 يوم
1.3	10	16-20 يوم
1.1	8	أكثر من 20 يوم
100	751	المجموع*

*المجموع هنا ليس مجمل الاحتجاجات البالغة 901، لأن الجدول يتضمن الاحتجاجات التي يتم تنفيذها فقط وتم استثناء الاحتجاجات التي تم التهديد بها.

31 احتجاجاً عملياً تم وقفها بالقوة من قبل الحكومة وأجهزتها الرسمية

التوزيع الجغرافي للاحتجاجات:

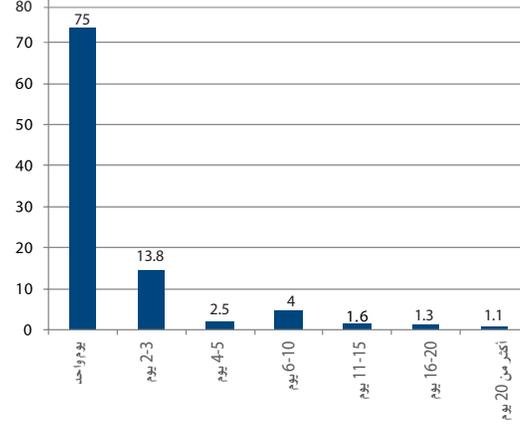
شملت الاحتجاجات العمالية جميع محافظات المملكة، وتركزت في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية والتي تتوفر فيها القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية بكثافة، حيث حظيت محافظة العاصمة بالنصيب الأكبر من الاحتجاجات العمالية وبواقع 36.4% من إجمالي الاحتجاجات، فيما توزعت بقية الاحتجاجات على مختلف محافظات المملكة وكان توزيعها على النحو التالي:

الجدول رقم (8)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 حسب المحافظة

النسبة المئوية %	عدد الاحتجاجات	المحافظة
36.3	328	عمان
11.0	99	اربد
9.0	81	الكرك
8.7	78	معان
8.3	60	العقبة
6.7	39	مأدبا
4.3	33	الطفيلة
3.7	32	المفرق
3.6	26	الزرقاء
2.9	26	البلقاء
2.9	17	عجلون
1.9	7	جرش
0,8	75	أكثر من محافظة
100,0	901	المجموع

النسبة المئوية لتوزيع الاحتجاجات العمالية حسب مدة الاحتجاج %



التعامل مع الاحتجاجات العمالية:

على خلاف السنوات الماضية، حدث بعض التغيير في طريقة تعامل الحكومة وبعض أصحاب العمل مع بعض الاحتجاجات العمالية، إذ تم استخدام القوة لوقفها، فقد تدخلت قوات الدرك لكسر اعتصامات العاطلين عن العمل في كل من الطفيلة ومعان، وتم استخدام الغاز المسيل للدموع لفض احتجاجاتهم، وبررت قوات الدرك استخدام القوة في هذه الاحتجاجات بسبب قيام المتعطلين عن العمل بإشعال الاطارات وإحداث تخريب بالملكيات العامة، بالإضافة الى إنهاء اعتصام عمال المياومة امام وزارة الزراعة بالقوة، كما تم تبادل اطلاق النار اثناء اعتصام بعض العمال في احدى شركات مجموعة المناصير، وكذلك توقيف بعض اداريي نقابة العاملين في الكهرباء وعدد من العاملين اثناء اعتصامهم امام شركة الكيبيلات المتحدة، هذا الى جانب عملية الفصل الجماعي التي قامت بها ادارة شركة نافذ للخدمات اللوجستية لجميع العاملين المضربين عن العمل من خلال عدم تجديد عقود عملهم، بالإضافة الى عشرات العقوبات التي اتخذتها الحكومة ضد موظفي دائرة الاحصاءات العامة بسبب تنفيذهم للإضراب. وبلغ عدد الاحتجاجات التي تم وقفها بالقوة من قبل الحكومة واجهزتها 31 احتجاجاً ونسبة 3.5 بالمائة من مجموع الاحتجاجات.

شملت الاحتجاجات العمالية جميع محافظات المملكة، وتركزت في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية

الاحتجاجات العمالية خلال شهر كانون الثاني من عام 2012 كانت الأعلى بين الأشهر

الاحتجاجات وفقاً للأشهر:

أما فيما يتعلق بتوزيع الاحتجاجات العمالية حسب الأشهر، فقد ازدادت هذه الاحتجاجات خلال شهر كانون الثاني من عام 2012 حيث بلغت ما نسبته 14.3% من مجموع الاحتجاجات، بينما كان شهر آب هو الأقل، والجدول رقم 8 يوضح توزيع الاحتجاجات العمالية حسب أشهر السنة.

الجدول رقم (9)

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً للأشهر

النسبة المئوية %	عدد الاحتجاجات	الشهر
14.3	129	كانون الثاني
8.6	77	شباط
10.7	96	آذار
10.4	94	نيسان
10.5	95	أيار
8.9	80	حزيران
5.0	45	تموز
2.8	25	آب
6.1	55	أيلول
5.3	48	تشرين الاول
6.4	58	تشرين الثاني
11.0	99	كانون الاول
100,0	901	المجموع

الخلاصة

التحولات الاجتماعية في سوق العمل، فهو لم يغطي سوى 11.3 بالمائة من مجمل النزاعات العمالية.

ومن الضروري الإشارة الى أن ظاهرة قتل النفس والتهديد بها لأسباب ذات علاقة بالعمل تامت بشكل كبير إذ قام اربعة مواطنين بحرق انفسهم لأسباب تتعلق بالعمل وادى ذلك الى وفاتهم، وهناك 13 حالة محاولة قتل وإيذاء النفس لأسباب عمالية. ومن النتائج الهامة أن نصف الاحتجاجات العمالية قام بتنفيذها عاملون في القطاع العام كتعبير عن تربي أوضاعهم الوظيفية. وأن غالبية الاحتجاجات العمالية كانت للمطالبة بزيادة الأجور والعلاوات.

كذلك فإن غالبية القطاعات الاقتصادية تعاني من اختلالات في علاقات العمل بدليل انتشار الاحتجاجات العمالية في مجمل هذه القطاعات، كذلك فقد توزعت الاحتجاجات العمالية على جميع المحافظات ولكن بنسب متفاوتة. ومن الجدير بالذكر ان ثلاثة ارباع الاحتجاجات العمالية 75.6% استغرقت يوماً واحداً، وتوزعت باقي الاحتجاجات العمالية على اكثر من يوم، وهناك احتجاجات عمالية استمرت لأكثر من 20 يوماً.

يشير التقرير ان الاحتجاجات العمالية ما زالت في مسارها التصاعدي للعام الثالث على التوالي، الأمر الذي يؤشر الى أن الاختلالات في علاقات العمل ما زالت عميقة. وان هذه الاختلالات موجودة في غالبية القطاعات الاقتصادية وفي كلا القطاعين العام والخاص، الى جانب ذلك يتبين أن جزءاً كبيراً من هذه الاختلالات جاء نتيجة للعديد من سياسات العمل المتمثلة في حرمان غالبية العاملين من تنظيم انفسهم في نقابات عمالية تنظم العلاقة مع أصحاب العمل على أسس متوازنة، الأمر الذي يدفع غالبية العاملين الى تنفيذ احتجاجاتهم بشكل سريع دون تحضير او انذار مسبق لأصحاب العمل سواء كان صاحب العمل قطاعاً عاماً أم قطاعاً خاصاً، وهذا يعود بشكل رئيسي الى غياب الخبرة النقابية للغالبية الساحقة من العاملين بسبب حرمانهم من حق التنظيم النقابي، فنصوص قانون العمل المعمول به ونظام الخدمة المدنية يمنعان ذلك.

ويضاف الى ذلك أن الغالبية الساحقة من الاحتجاجات العمالية 85% قام بتنفيذها عاملون ليس لديهم نقابات عمالية، وهذا يدحض بعض المقولات التي نسمعها بين وقت وآخر من أن الاحتجاجات العمالية التي يشهدها الأردن تنفذها النقابات العمالية الجديدة والمستقلة.

والى جانب ذلك، فإن آليات تسوية النزاعات العمالية المعمول بها في الأردن وفق نصوص قانون العمل لم تقلح في تخفيف حدة الاحتجاجات العمالية، وهي لا تتعامل الا مع النزاعات العمالية التي تحدث بين النقابات العمالية القائمة والمعترف بها واصحاب العمل في القطاع الخاص، لذلك كان عدد النزاعات العمالية التي تعاملت معها وزارة العمل خلال الفترة التي غطاها هذا التقرير 100 نزاع عمالي، بينما النزاعات العمالية التي عبرت عن نفسها على شكل احتجاجات كانت 901 نزاعاً، واذا ما استثنينا العدد المحدود جدا من النزاعات العمالية الفردية (14) احتجاج، التي غطاها التقرير فإن النزاعات العمالية الجماعية بلغت (887) نزاعاً، الأمر الذي يشير الى أن تعريف قانون العمل للنزاع العمالي قاصر عن استيعاب

التوصيات

1. ضرورة تطبيق مبادئ ومعايير العمل اللائق بمختلف عناصره على جميع العاملين في الأردن.
2. ضرورة إعادة النظر في مستويات الأجور في القطاعين العام والخاص باتجاه زيادتها لأن مستوياتها منخفضة جداً إذا ما أخذ بعين الاعتبار خط الفقر المطلق المعلن عنه، وضرورة ربطها بمعدلات التضخم.
3. ضرورة إعادة النظر بالحد الأدنى للأجور، إذ أن مستواه يقل عن نصف خط الفقر المطلق، وضرورة ربطه بمعدلات التضخم.
4. ضرورة وضع حد أعلى للأجور، لأنه في ذات الوقت الذي تتدنى فيه رواتب ما يقارب ثلثي العاملين بأجر في الأردن، فإن هنالك مجموعة من كبار الموظفين يعملون في ذات المؤسسات في القطاعين العام والخاص يحصلون على رواتب مرتفعة جداً مقارنة مع بقية زملائهم في العمل، الأمر الذي يزيد من مستويات التوتر الاجتماعي.
5. ضرورة توسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل جميع العاملين في الأردن دون استثناء، إذ إن 44% من العاملين في الأردن لا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، كذلك هنالك ضرورة لشمول جميع مشتركي الضمان الاجتماعي بمظلة التأمين الصحي، لأن ما يقارب نصف العاملين في الأردن لا يتمتعون بالتأمين الصحي، وما يقارب ثلث المواطنين لا يتمتعون بأي شكل من أشكال التأمين الصحي.
6. ضرورة تعديل نص المادة 31 من قانون العمل الأردني والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات والتي تسمح بعمليات الفصل الجماعي من العمل.
7. ضرورة تعديل نصوص قانون العمل المتعلقة بتشكيل النقابات العمالية والسماح لجميع العاملين بأجر في الأردن بتشكيل نقاباتهم بحرية، وإلغاء احتكار تمثيل العمال بالنقابات العمالية القائمة التي تفتقر لأبسط قواعد العمل الديمقراطي، ولا تسمح بتجديد قياداتها، بحيث تصبح نصوص القانون متوائمة مع
- التعديلات الدستورية التي جرت مؤخراً، ولتسجم عملية تأسيس النقابات العمالية مع نصوص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صادق عليه الأردن ونشره في الجريدة الرسمية، مع ضرورة الاسراع بالمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم، فالقيود المفروضة على العاملين في الأردن بحرمانهم من تشكيل نقابات عمالية لم تمنعهم من تشكيل هذه النقابات والمطلوب اجراء تعديلات على القانون تعترف بالأمر الواقع.
8. ضرورة تعديل نصوص نظام الخدمة المدنية ليسمح للعاملين في القطاع العام بتأسيس نقاباتهم بحرية وبما ينسجم مع حقوقهم المنصوص عليها في التعديلات الدستورية التي جرت مؤخراً، ولتسجم مع نصوص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صادق عليه الأردن ونشره في الجريدة الرسمية. وبما يسمح بوجود مفاوضة جماعية بين الادارات الحكومية والعاملين، لأنه من غير المعقول أن يتم التعامل مع الاحتجاجات العمالية في القطاع العام باعتبارها تغييباً عن العمل يستحق العقوبة.
9. ضرورة تعديل نصوص قانون العمل المتعلقة بمفهوم النزاع العمالي وآليات تسوية النزاعات العمالية، والتي اثبتت فشلها الذريع في ايجاد حلول عادلة للنزاعات العمالية المتفاقمة، وبات مطلوباً استخدام آليات وتقنيات جديدة لتسوية النزاعات العمالية، وبما ينسجم مع نصوص اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98 المتعلقة بحق التنظيم والمفاوضة الجماعية.
10. ضرورة زيادة فاعلية عمليات التفتيش التي تقوم بها وزارة العمل على سوق العمل لضمان تطبيق نصوص قانون العمل، وهذا يتطلب زيادة مخصصات وزارة العمل في الموازنة العامة، ليستسنى للوزارة زيادة اعداد المفتشين وتطوير قدراتهم التفتيشية.